ارتياح وشكوك لدى المعارضة ودعوات إلى تظاهرات اليوم في «الجمعة العظيمة»

سوريا تنهي «الطوارئ» ومحكمة أمن الدولة وتصدر مرسوماً لتنظيم التظاهر

دمشق/وكالات

أنهت سوريا رسمياً أمس حالة الطوارئ السارية منذ ٤٨ عاماً، كما ألغت محكمة امن الدولة العليا، ونظمت حق التظاهر السلمي بموجب مراسيم وقعها الرئيس بشار الأسد الذي أقال أيضاً محافظ حمص وسط انتشار مكثف لقوات الأمن في المدينة. في وقت اندلعت احتجاجات جديدة في الحسكة، وجدد ناشطون دعوتهم إلى التظاهر اليوم في ما أطلقوا عليه اسم "الجمعة العظيمة".

وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) "إن الرئيس السوري اصدر المرسوم رقم ١٦١ القاضي بإنهاء العمل بحالة الطوارئ المعمول بها بموجب قانون صدر في ١٩٦٢ وطبق عند وصول حزب البعث إلى السلطة في ١٩٦٣م".

وأضافت "أن الأسد أصدر المرسوم التشريعي رقم ٥٣ القاضي بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا – التي تأسست خارج سلطة القضاء العادي وحلت مكان المحكمة العسكرية الاستثنائية وتمتعت بسائر صلاحياتها واختصاصاتها في ٢٨ مارس ١٩٦٨م، وتقرر إحالة كل الدعاوى المنظورة لدى محكمة أمن الدولة العليا والنيابة العامة فيها إلى مرجعها القضائي المختص وفق ما تنص عليه قواعد أصول المحاكمات الجزائية".

وتابعت أن الرئيس السوري اصدر المرسوم التشريعي رقم ٥٤ القاضي بتنظيم حق التظاهر السلمي بوصفه حقا من حقوق الإنسان الأساسية التي كفلها الدستور السوري. واشترط المرسوم على أن يكون لكل تظاهرة لجنة منظمة مؤلفة من رئيس وعضوين على الأقل يتم تسميتهم في الطلب المقدم ويتعين على هذه اللجنة أن تحافظ على النظام أثناء المظاهرة وأن تعمل على منع كل قول أو فعل يتعارض مع القرار القاضي بترخيص المظاهرة ولها أن تستعين في ذلك برجال الشرطة".

ورحب رئيس المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن برفع حالة الطوارئ وإلغاء العمل بمحكمة امن الدولة معتبراً أنها خطوة ايجابية. إلا انه قال "سنراقب في الأيام المقبلة عمل الأجهزة الأمنية إذا ما كانت ستقوم بانتهاك القوانين النافذة في سوريا"، داعيا في هذا الصدد إلى الإفراج عن مئات المعتقلين الذين أصدرت بحقهم المحكمة أحكاما جائرة والسماح للمنفيين بالعودة دون خوف من الاعتقال".

واعتبر الناشط الحقوقي والمعارض السوري هيثم المالح "أن إنهاء حالة الطوارئ خطوة ليست سيئة لكنها ليست كافية ولا تلبي إلا جزءا يسيرا من مطالب الشارع السوري الذي لن يقف عند هذا الحد". وقال "يجب رفع حزمة من الإصلاحات لجعل الحياة إلى حد ما مقبولة".

وطالب المالح بكف يد الأجهزة الأمنية عبر الفاء العمل بالمرسوم ١٤ لعام ١٩٦٩م الذي يحصن العناصر الأمنية من المثول أمام القضاء"، لافتا إلى أن التعذيب الذي يجري في الفروع الأمنية والسجون يبقى بلا عقاب أو محاسبة. كما طالب بإلغاء العمل بالمادة الثامنة من الدستور التي تنص على أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ورفع رقابة الحزب على النقابات والمنظمات الشعبية، وإلغاء القانون رقم ٤٩ القاضي بإنزال عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعة "الإخوان المسلمين".

ورحب الناشط الحقوقي عمار القربي برفع حالة الطوارئ لكنه قال أن رفع حالة الطوارئ خطوة يجب أن تتبعها خطوات أخرى مثل الإفراج عن المسجونين الذين اعتقلوا خلال الاضطرابات وإعادة محاكمة من أدانتهم محاكم امن الدولة أمام محاكم مدنية.

ورأى الناشط السوري ملاذ عمران "أن رفع قانون الطوارئ لا يغير أي شيء لان أجهزة الأمن لا تخضع لأي قانون، والشعب فاقد الثقة كليا بالنظام". وقال "أن الإجراءات التي أعلنت عنها السلطات من رفع لحالة الطوارئ وإلغاء لمحكمة امن الدولة وقبلها تشكيل حكومة جديدة لا تفيد أبدا".

وتساءل عمران "بماذا تفيد الحكومة الجديدة بما أن الحكومات في سوريا لا تقوم إلا بتنفيذ أوامر أجهزة الاستخبارات؟". وقال "لم ينزل احد إلى الشارع من أول يوم إلا وهدفه إسقاط هذا النظام ولكن بسبب قلة عدد المتظاهرين في البداية كانوا يخشون إعلانها صراحة". وأضاف "زيادة إعداد المتظاهرين كسرت حاجز الخوف وبات إسقاط النظام هو الشعار والمطلب".

وجدد ناشطون عبر مواقع الانترنت دعوتهم للسوريين بمختلف طوائفهم إلى التظاهر اليوم في ما أسموه "الجمعة العظيمة" رغم الحظر الذي أعلنته وزارة الداخلية. وأوضح المنظمون على صفحتهم الالكترونية "أن هذا اليوم سمي الجمعة العظيمة وفاء لسيحيي درعا وحمص والبيضا وكل سوريا الذين سقط منهم العشرات من الجرحى".

ونفذ نحو ١٥٠ شخصا اعتصاما أمام كلية التربية في مدينة الحسكة تضامنا مع محافظات درعا (جنوب) وبانياس (غرب) وحمص (وسط) ورددوا شعارات تضامنية تدعو إلى الوحدة الوطنية. وأشار شهود عيان إلى عدم تدخل القوى الأمنية لتفريق المعتصمين.

وفي حمص التي اصدر الرئيس السوري مرسوما أمس بتعيين غسان مصطفى عبد العال محافظا جديداً لها خلفا للمحافظ إياد غزال الذي أقيل من مهامه في ٧ ابريل لتلبية لأحد مطالب المحتجين. قال شاهد عيان "أن قوات الأمن المسلحة ببنادق هجومية انتشرت في المدينة التي نظم السكان فيها أيضاً دوريات بعد مقتل ٢١ محتجا يومي الاثنين والثلاثاء برصاص قوات الشرطة ومسلحين يعرفون بالشبيحة".

وقال الشاهد الذي وصل إلى حمص بعد أن اجتاز حاجزي تفتيش لقوات الأمن أن السكان الذين يتوقعون مزيدا من الهجمات من الشبيحة قاموا بتشكيل مجموعات غير مسلحة لحراسة أحيائهم، وأضاف "الجو متوتر وهناك خطط ليوم آخر من الإضرابات اليوم".

وأوضح وسام طريف مدير منظمة إنسان المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان "إن الناس في حمص خائفون وغاضبون"، وأضاف "أن وجود الشبيحة وقوات الأمن في الشوارع واضح ويحملون بنادق كلاشنكوف وأسلحة أخرى". وتابع قائلا "إن قوات الأمن منتشرة بكثافة في ميدان الساحة الجديدة"، موضحا أن أفراد الأمن منهم من يرتدي ملابس مدنية ومن يرتدي الزي الرسمي.

وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية أن مجموعة من العناصر المخربة قامت بمهاجمة مسجد خالد بن الوليد في حمص وعمدت إلى كسر الباب الرئيسي للجامع في محاولة للاستيلاء على الإذاعة بهدف بث الفتنة والتحريض. وأضافت أن المهاجمين كسروا الباب الرئيسي للمسجد حاملين السكاكين واعتدوا على حارس الجامع الذي رفض أن يعطيهم مفاتيح إذاعة المسجد.

وقال سكان في مدينة درعا التي شهدت اندلاع الاحتجاجات للمرة الأولى في مارس أن وحدات الجيش اتخذت مواقع اقرب إلى المدينة بعد أن كانت قد تخلت عن هذه المواقع خلال اليومين الماضيين. وذكر ناشط أن شاحنات تحمل الجنود وعربات مجهزة بالمدافع الآلية شوهدت على الطريق السريع بين دمشق وحمص.

المعارضون متفائلون بالحصول على أسلحة من أوروبا.. وباريس تكثف الغارات.. وموسكو تتهم الغرب بتجاوز التفويض الدولي

طرابلس/وكالات

حذرت ليبيا على لسان المتحدث الحكومي موسى إبراهيم المجتمع الدولي أمس من النتائج التي ستترتب على اعتزام إيطاليا وبريطانيا وفرنسا إرسال عدد من المستشارين العسكريين وكذلك خطط الاتحاد الأوروبي لنشر قوات عسكرية في أراضيها، قائلةً إنها ماضية في تسليح المدنيين للتصدي لأي هجوم بري يشنه حلف شمال الأطلسي "الناتو".

من جانبه أعرب عبد الحفيظ الغوقة القيادي في المجلس الوطني الانتقالي ببنغازي عن تفاؤله بشأن الحصول على أسلحة من أوروبا قريباً، قائلاً في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية أن مناقشات ثارت في بداية الأمر حول ما إذا كان قرار مجلس الأمن ١٩٧٣م الخاص بليبيا، يحظر توريد أسلحة إلى مقاتلي المعارضة أم لا "لكننا توصلنا في الوقت الراهن إلى اتفاق مع إيطاليا في هذا الشأن وكذلك مع بريطانيا". وجاء ذلك بعد يوم من إعلان رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل أن مقاتلي المعارضة حصلوا على أسلحة إما بشرائها "بأموال ليبية" وإما هبة من "بعض الأصدقاء". والتوازي، قال الغوقة أن المعارضين الليبيين لن يعترضوا على نشر قوات أجنبية بهدف حماية المدنيين في مصراتة المحاصرة غرب البلاد.

من ناحيته، شدد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أمس، على أن الدول الغربية التي ترسل مستشارين عسكريين إلى ليبيا تتجاوز تفويض مجلس الأمن التابع بموجب قراره ١٩٧٣ وتجر العالم إلى حرب برية، مؤكداً أثناء زيارة لسلوفينيا بقوله "نحن غير راضين عن أحدث التطورات في ليبيا التي تجر المجتمع الدولي إلى صراع على الأرض. وفي السياق ذاته، استبعدت نظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون بوضوح إرسال مستشارين عسكريين أمريكيين إلى الأراضي الليبية على عكس فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، مشيرة إلى أن قوات الموالية للحكومة الليبية تواصل الهجمات الوحشية وإن هناك بعض التقارير تقول إنها ربما استخدمت قنابل عنقودية، داعية إلى الإفراج الفوري عن كل الأمريكيين المحتجزين وبينهم صحفيان على الأقل في ليبيا.

وفي لندن، أعلن مكتب رئيس الوزراء ديفيد كاميرون أنه أجرى اتصالات هاتفية مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو برلسكوني ونظيره القطري حمد بن جاسم، مؤكداً "أهمية ممارسة ضغط عسكري ودبلوماسي متزايد" على الزعيم الليبي معمر القذافي، فيما أكدت وزارة الدفاع الفرنسية أمس، أن باريس زادت من عدد الطلعات الجوية فوق ليبيا على مدى الأيام السبعة الماضية إلى ٤١ طلعة بعد أن كان المتوسط نحو ٣٠ منذ بداية عمليات قوات التحالف في ١٩ مارس المنصرم.

وقال موسى إبراهيم المتحدث باسم الحكومة الليبية للصحفيين أن سكان الكثير من المدن الليبية نظموا أنفسهم في مجموعات لمحاربة أي هجوم لحلف الناتو، مضيفاً أنه جرى توزيع بنادق وأسلحة خفيفة على جميع السكان. ومضى يقول إنه إذا جاءت قوات الحلف إلى مصراتة أو أي مدينة ليبية أخرى فإن الليبيين سيفتحون عليهم أبواب الجحيم وستكون المواجهة أسوأ ١٠ مرات عما حدث في العراق. وجاءت التصريحات بعد يوم من وعد فرنسا للمعارضة الليبية بأنها ستكثف الهجمات الجوية على القوات الموالية للعقيد القذافي وسترسل ضباط اتصال لمساعدة المعارضة. وقال إبراهيم أن الحكومة الليبية تسلح السكان جميعاً ليس لمحاربة "المتمردين" وإنما لمحاربة "الناتو".

وأضاف أن القبائل الليبية والشبان رجالاً ونساء وليس الجيش الليبي هم من سيواجهون قوات الحلف إذا فكر الحلف في القدوم واحتلال أي مدينة ليبية. وذكر أن القوات الحكومية تسيطر على ٨٠٪ من مصراتة، حيث يقول مقاتلو المعارضة والسكان أن القوات المؤيدة للقذافي تقصف المدينة يومياً. وأضاف إبراهيم أن مقاتلي المعارضة يسيطرون فقط على الميناء والمنطقة القريبة منه.

من جهتها، قالت وزارة الخارجية الليبية في بيان لها أمس،"تابعت الوزارة ما تتناوله وسائل الإعلام العالمية من اعتزام كل من إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، إرسال عدد من المستشارين العسكريين إلى الإقليم الشرقي من ليبيا، وكذلك قيام الاتحاد الأوروبي بوضع خطط لعمليات نشر قوات عسكرية في ليبيا يبلغ عددها ألف جندي بحجة تأمين وصول إمدادات الإغاثة إلى المدنيين في ليبيا، وأن الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي تضغط من أجل الحصول على تصديق من الأمم المتحدة حول نشر المهمة العسكرية في ليبيا، وأن الاتحاد الأوربي على لسان أحد مسؤولية ذكر بأنه قد تم الاتفاق على العملية وأصبحت جاهزة للتنفيذ حال الحصول على موافقة الأمم المتحدة".

وأضاف البيان "وفي هذا الشأن، فإن الخارجية تعبر عن إدانتها لمثل هذه الإجراءات باعتبارها تدخلاً في الشؤون الداخلية لليبيا، وخرقاً لقرار مجلس الأمن "١٩٧٣– ٢٠١١م، كما تعد انتهاكاً لسيادة ووحدة الأراضي الليبية، وعاملاً خطيراً يؤجج ويوسع الصراع الحالي داخل ليبيا".

واستنكرت الوزارة هذه التصرفات، محذرة في الوقت نفسه مما "سيترتب عن هذا العمل من نتائج، خاصة وأنه يعد بداية لتدخل عسكري بري، ما يتنافى مع قرار مجلس الأمن الدولي". وأكدت الخارجية الليبية في بيانها على أنه ليس هناك من طريق لتسوية الأزمة إلا عبر الحوار السياسي بين أطراف الشعب الليبي، وترحب بأن "يتم هذا الحوار تحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي".

وبالتوازي، اعتبر عضو المجلس الانتقالي عبدالحفيظ الغوقة العضو أن الموقف على الأرض سيتغير مع وصول أسلحة إضافية إلى المعارضة ووصول خبراء عسكريين أجانب لدعمهم.

● الجنود الليبيون الفارون داخل الحدود التونسية (ا ف ب)

رئيس مجلس النواب الأمريكي ينتقد خطة أوباما للانسحاب

مقتل ٣ شرطيين وجندي فرنسي في أفغانستان

كابول/وكالات

قتل ثلاثة شرطيين على الأقل وجرح ستة أمس بتفجير قنبلة مخبأة في حافلة صغيرة تبنته حركة طالبان. فيما قتل جندي فرنسي و١٧ متشدداً من بينهم مقاتلون أجانب في أفغانستان.

وفي هذه الأثناء، قال رئيس مجلس النواب الأمريكي جون بونر أمس إنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تبقى ملتزمة بأفغانستان بالرغم من خطط الرئيس باراك أوباما البدء بالانسحاب في يوليو المقبل.

وقال أحمد ضياء عبدالله زاي المتحدث باسم سلطات ولاية نانجرهار حيث وقع الاعتداء إن "القنبلة وضعت في الحافلة وانفجرت فيما كان الشرطيون متوجهين إلى عملهم في الصباح الباكر في جلال آباد" عاصمة الولاية.

وأضاف أن "ثلاثة شرطيين قتلوا وجرح ستة آخرون".

وقال مراسل لوكالة الصحافة الفرنسية إن قطعاً معدنية من الآلية التي دمرت بالكامل توزعت على مساحة واسعة في مكان الهجوم. وكان محققون يجمعون أدلة وبقايا أشلاء بشرية في القطاع الذي تحلق فوقه مروحيات عسكرية. كما تشاهد بقع دماء في المكان. وقال ذبيح الله مجاهد المتحدث باسم الحركة في اتصال هاتفي من مكان مجهول إن "أحد مقاتلينا وضع القنبلة داخل الحافلة".

من جهة أخرى، أعلنت الرئاسة الفرنسية في بيان مقتل عسكري فرنسي برتبة كابورال وإصابة تسعة آخرين أمس الأول في انفجار عبوة ناسفة في كابيسا (شرق كابول). وقالت الرئاسة الفرنسية إن "الآلية المدرعة التي كانوا يستقلونها أصيبت في انفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع"، موضحاً أن ثلاثة من الجنود "إصاباتهم أكثر خطورة من الآخرين لكنها لا تهدد حياتهم". وبذلك يرتفع عدد الجنود الفرنسيين الذين قتلوا أثناء قيامهم بمهمات في أفغانستان إلى ٥٥ منذ نهاية ٢٠٠١، وينتشر حوالي أربعة آلاف جندي فرنسي في إطار القوة الدولية التي تشمل ١٥٠ ألف رجل أغلبهم من الأمريكيين.

إلى ذلك، قال متحدث باسم حاكم إقليم ننجرهار إن ثلاثة من الشرطة الأفغانية قتلوا وأصيب ستة آخرون بجراح حينما انفجرت قنبلة مخبأة داخل حافلة صغيرة تقلهم في مركز لتدريب الشرطة في مدينة جلال آباد عاصمة الإقليم. إلى ذلك، قالت ايساف إن ١٧ متشددا من بينهم مقاتلون أجانب قتلوا واعتقلت قواتها والقوات الأفغانية متشدداً خلال عملية أمنية في منطقة دانجام بشمال شرق قليم كونار. إلى ذلك، زار رئيس مجلس النواب الأمريكي جون بونر (جمهوري) أفغانستان أمس حيث اعتبر أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تبقى ملتزمة بأفغانستان بالرغم من خطط الرئيس باراك أوباما البدء بالانسحاب في يوليو المقبل. وقال "يجب أن نبقى حازمين في التزاماتنا" ضد طالبان.

وأوضح انه يتوجب على المسؤولين العسكريين على الأرض أن "يحققوا النصر بدل التركيز على تواريخ عشوائية للانسحاب".

وزار بونر أمس الأول أفغانستان حيث التقى الرئيس حميد كرزاي والجنرال الأمريكي ديفيد بترايوس، قائد القوات الدولية في أفغانستان.

وأضاف في بيان نشر في واشنطن "حتى وإن كانت الشروط لا تزال صعبة في أفغانستان، تحقق قواتنا نصراً في جهودها لتحسين الأمن ومنع القاعدة وطالبان من استعمال المنطقة كملجأ آمن لشن هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها".

وأضاف "إذا أصرت حكومة أوباما على البدء بانسحاب في يوليو فيجب أن تشرح كيف ستمنع وتيرة ومدى مثل هذا الانسحاب من إجهاض النجاح الذي حققناه حتى اليوم".

وأوضح من جهة أخرى، أن "تحديات كبيرة" ما زالت قائمة ويجب تخطيها في ما يتعلق بتعزيز نظام حكومي "ذات صدقية". وكان بونر الذي يزور المنطقة على رأس وفد من ستة أعضاء من الكونجرس، قد زار العراق السبت وباكستان الاثنين".

تحذير أمريكي لكمبوديا بشأن قانون مثير للجدل لتنظيم المجتمع المدني

بنوم بنه

هددت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد مساعدتها لكمبوديا إذا ما أقدمت الحكومة الكمبودية على المضي قدما في مشروع قانون مثير للجدل بشأن تنظيم المجتمع المدني.

وجاء هذا التهديد خلال اجتماع لرئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فلاين فوللر مع مسؤولين في الحكومة الكمبودية والجهات المانحة عقد في العاصمة الكمبودية بنوم بنه أمس الأول.

وتم خلال الاجتماع تقييم التقدم الذي أحرزته بنوم بنه في ٢٠ مجالا من مجالات الإصلاح مثل إصلاح القضاء وحقوق ملكية الأراضي.

زعيم المعارضة الأوغندية في السجن بعد تظاهرات جديدة

■ كمبالا/ا ف ب

وضع زعيم المعارضة الاوغندية كيزا بزيغي أمس في السجن حتى الاربعاء المقبل على الاقل، بعد محاولة جديدة قمعتها الشرطة لتأجيج تظاهرات احتجاج على غلاء المعيشة.

وقد اعتقل بزيغي (٥٥ عاما) أمس للمرة الثالثة في غضون احد عشر يوما، فيما تصدر لتوه تظاهرة شارك فيها مئات من انصاره في العاصمة الاوغندية كمبالا.

وفيما اسفرت المرتان السابقتان لمثوله امام القضاء في ١١ و١٨ ابريل عن الافراج عنه بكفالة، ابقي بزيغي هذه المرة معتقلا حتى موعد الجلسة المقبلة في ٢٧ ابريل، كما اعلنت القاضية المسؤولة عن الملف جوستين اتوكواسا.

ووجهت إلى بزيغي وثلاثة من انصاره تهمة المشاركة في تجمع غير شرعي، وهي تهمة تضاف إلى التهم التي اعلنت هذا الشهر ومنها تهمة التحريض على العنف.

وأكد زعيم منتدى التغيير الديمقراطي انه "ضحية عملية اضطهاد تقوم بها الشرطة".

واضاف هذا المرشح السيئ الحظ إلى الانتخابات الرئاسية في فبراير: إن "الشرطة تستخدم هذه المحكمة للاستمرار في انتهاك حقوقي".

وكان الرئيس يووري موسيفيني الذي يتولى السلطة منذ ١٩٨٦م والذي أعيد انتخابه قبل شهرين، اعلن انه لن يسمح بتنظيم أي تظاهرة. ولليوم الرابع من الاحتجاجات منذ بداية الشهر، غادر بزيغي أمس منزله بسيارة. وفي منتصف الطريق، ترجل من السيارة وتابع مشيا وسرعان ما تجمع حوله مئات الأشخاص يغنون ويرقصون.

وفرقت الشرطة المتظاهرين بإطلاق الغاز المسيل للدموع فرد بعض منهم برمي حجارة.

تحذير أممي من خطر المواجهات العسكرية بالسودان

البشير يتهم المحكمة الجنائية بالازدواجية

نيويورك/لندن/وكالات

اتهم الرئيس السوداني عمر حسن البشير المحكمة الجنائية الدولية بانتهاج معايير مزدوجة وشن حملة من الأكاذيب، وذلك عندما أصدرت بحقه مذكرة اعتقال على خلفية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في دارفور، حسب ادعاء المحكمة.

وقال البشير، في مقابلة مع صحيفة /الجارديان/ البريطانية نشرتها أمس: إن هناك جرائم واضحة تحدث في فلسطين والعراق وأفغانستان، لكنها لم تجد طريقها إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهاجم الرئيس السوداني المدعي العام للمحكمة الجنائية لويس مورينو اوكامبو، متهما إياه بالتصرف مثل ناشط سياسي.

وأضاف البشير: كانت الكذبة الكبرى عندما قال إنني املك تسعة مليارات دولار في احد البنوك البريطانية، والحمد لله أن البنك البريطاني ووزير المالية البريطاني نفيا هذه الادعاءات.

وردا على سؤال بشأن الوضع في إقلم دارفور قال البشير انه يتحمل المسؤولية الكاملة عن الصراع في دارفور بصفته رئيسا للسودان.

ودافع الرئيس السوداني عن أداء حكومته قائلاً: نحن كحكومة حاربنا الأشخاص الذين كانوا يحملون السلاح ضد الدولة، لكن بعض المتمردين هاجموا بعض القبائل أيضاً.. مضيفاً أن من واجب الحكومة أن تحارب المتمردين.

وحول علاقة السودان بالغرب قال البشير: بالنسبة للأوروبيين، لاحظنا بعض التغيرات الايجابية في موقفهم.. أما الولايات المتحدة فهي مستقطبة للعديد من مراكز القوى ولا زالوا يحاولون تغيير نظام الحكم في السودان.

في غضون ذلك أعلن مسؤول كبير في الأمم المتحدة الليلة الماضية أن التوترات العسكرية المتزايدة والخلافات السياسية تشكل تهديداً على السودان، في وقت يتجه فيه اكبر بلد أفريقي نحو التقسيم في اقل من ثلاثة أشهر.

وقال اتول خار، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون السلام، أمام مجلس الأمن: إن حكومة جنوب السودان الذي سيعلن استقلاله رسميا في التاسع من يوليو القادم، تواجه تحديات جديدة مصدرها المتمردون والميليشيات على أراضيها.

وأضاف: إن "التوترات في الجنوب ازدادت، ولا سيما النزاعات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمتمردين والميليشيات" في أقاليم جونغلي والنيل الأعلى والوحدة.

وأوضح أن "حكومة جنوب السودان ستكون بحاجة لاتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة التوترات الاثنية والحكم السيئ والتهميش السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية".

وأدى نشر تعزيزات عسكرية في منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب إلى تسليط الضوء على التوترات العسكرية بين الطرفين.

وفي دارفور قتل احد جنود قوات السلام الدولية في كمين في ابريل، كما خطف ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة في يناير وهم لا يزالون حتى الآن في أيدي خاطفيهم، بينما تحاول حكومة الخرطوم التوصل إلى اتفاق سلام مع الجماعات المسلحة المتمردة في هذا الإقليم الواقع في غرب البلاد.

وأسفر النزاع في دارفور عن مقتل ٣٠٠ ألف شخص منذ اندلاعه في ٢٠٠٣م بحسب الأمم المتحدة.

وأجري في جنوب السودان في يناير استفتاء لتقرير مصير هذه المنطقة، وقد اختار الجنوبيون بأكثرية ساحقة الانفصال عن الشمال. وهذا الاستفتاء هو احد ابرز بنود اتفاق السلام الذي وقعته الخرطوم مع المتمردين الجنوبيين السابقين في ٢٠٠٥م وأنهى حربا أهلية اسمرت ربع قرن وحصدت مليوني قتيل.

ولكن سرعان ما تلاشت بهجة السودانيين الجنوبيين بقرب تحقيق حلمهم بإقامة دولتهم المستقلة، وذلك خصوصا بسبب النزاعات العسكرية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصائل متمردة، وكان آخرها هجوم شنه المتمردون في ولاية الوحدة على قاعدة للجيش الجنوبي قتل خلاله ٢٠ جندياً بحسب الجيش.

كما تثير منطقة أبيي الغنية بالنفط قلق المجتمع الدولي. ففي هذه المنطقة كان من المفترض أن يجري بموازاة استفتاء الجنوب استفتاء آخر يختار فيه أبناء أبيي بين البقاء مع الشمال أو الانضمام إلى الدولة الجنوبية المقبلة، إلا أن طرفي النزاع فشلا في التوصل إلى اتفاق يتيح إجراء الاستفتاء.

ومنذ ذلك سقط العديد من القتلى في مواجهات في أبيي بين قبائل المسيرية العربية وقبائل الدنكا نقوق الجنوبية.

وقال خار: إن "أبيي تبقى منطقة متفجرة قابلة لأن تشهد تصعيدا جديدة وان تلحق ضررا بالعلاقات بين الشمال والجنوب".

وفشل الشمال والجنوب في التوصل إلى اتفاق حول نقاط خلافية عدة في أبيي ولا سيما ترسيم الحدود وتقاسم الثروة النفطية إضافة إلى مواضيع أخرى متنازع عليها.

وحذر خار من انه إذا لم يتم التحرك سريعا فإن التوترات "يمكن أن تنسف سريعا الانجازات وتهدد بأحياء النزاع بين الطرفين، مشككا في أن تنتهي المفاوضات بينهما في ٩ يوليو القادم.

باكستان.. تعهدات عسكرية بهزيمة الإرهاب

■ إسلام اباد/ا ف ب

وعد قائد أركان الجيش الباكستاني مجددا أمس بأن جنوده سيهزمون "الإرهاب" بعد أن اتهم نظيره الأمريكي الاستخبارات الباكستانية بإقامة علاقات مع حركة طالبان الأفغانية.

وأعلن الجنرال أشفق كياني في بيان أن "العمليات التي يقوم بها الجيش الباكستاني حاليا تثبت عزمنا على التغلب على الإرهاب" رافضا "الدعاية المقيتة التي تقول أن باكستان لا تبذل ما يكفي من الجهود في هذه المعركة".

وتعتبر المناطق القبلية الشمالية الغربية المحاذية لافغانستان معقلا لحركة طالبان الباكستانية وتنظيم القاعدة وقاعدة خلفية لطالبان الافغانية.

وتجدد إسلام أباد حليفة واشنطن في "حربها على الإرهاب"، باستمرار تعهدها بمكافحة المقاتلين الإسلاميين كلما تبدي الولايات المتحدة شكوكا بهذا الشأن.

إلا أن قائد الأركان الأمريكي الاميرال مايك مولن اتهم مجددا أجهزة الاستخبارات الباكستانية بإقامة علاقات مع شبكة حقاني الموالية لحركة طالبان الافغانية والتي تتخذ من المناطق القبلية الباكستانية قاعدة خلفية.

وقال مولن في إسلام اباد أن "أجهزة الاستخبارات الباكستانية تقيم منذ زمن طويل علاقات مع شبكة حقاني. هذا لا يعني أن الأمر يشمل الجميع في تلك الأجهزة بل هذا وارد".

وبتعهده "الانتصار على الإرهاب" لم يذكر الجنرال كياني تحديدا شبكة حقاني.

وتشن هذه الشبكة المتحالفة مع تنظيم القاعدة اشد الهجمات على القوات الأمريكية والدولية في افغانستان ويقودها سراج الدين حقاني احد قدامى قادة المجاهدين الافغان في كفاحهم ضد الاحتلال السوفياتي خلال الثمانينيات الذين كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية سي.أي.ايه تمولهم وتسلحهم جميعا عن طريق جهاز الاستخبارات الباكستاني.

وتقول واشنطن أن هذا الجهاز ما زال يحتفظ بروابط متينة مع شبكة حقاني تحسبا لعودة طالبان إلى الحكم في افغانستان.

وتعتبر باكستان أمس من البلدان التي تدفع ثمنا باهظا "للحرب على الإرهاب" منذ أن تمكن مقاتلو وقياديو القاعدة من الفرار اليها بعدما اجتاح تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة افغانستان نهاية ٢٠٠١م.

وقتل نحو ثلاثة آلاف جندي باكستاني في شمال غرب البلاد وجرح نحو تسعة آلاف في معارك مع مقاتلي طالبان الباكستانيين والافغان ومقاتلي القاعدة الأجانب وخلال السنوات الثلاث الاخيرة قتل أكثر من ٤٢٠٠ شخص في مختلف انحاء البلاد في حوالي ٤٥٠ اعتداء نفذ معظمها انتحاريون من طالبان باكستان المتحالفين مع القاعدة.